



## المستشار

يدير الحاضر & يبني المستقبل

## الفرقة الرابعة

ميد قرم (صياغه قانونية)



012 7777 68 70



سنتر المستشار ( حقوق بنها )



الإدارية والستتر : أمام كلية الحقوق



( برج سما ١ ) الدور الأول



## بين مدي صلاة او خطأ العبارات الآتية :

العلامة	السؤال	م
(✓)	المعاهدات التي تتعلق بالصلح والتحالف او تنظيم حقوق السيادة ينبغي ان تنتهي باستفتاء بموافقة اغلبيه عدد الاصوات الصحيحه	. ١
(x)	يجوز ابرام معاهدات تخالف الدستور او يترتب عليها التنازل عن اي جزء من اقليم الدولة المصريه	. ٢
(✓)	يلزم موافقه مجلس النواب على المعاهده قبل قيام رئيس الجمهوريه بالتصديق عليها	. ٣
(✓)	كل تشريع له موضوع محدد	. ٤
(✓)	التشريع ينبع بوظيفه محدد وقصد بهذه الوظيفه المباشره التي تمثل في تقرير الحقوق او في تنظيم اجراءات ممارستها	. ٥
(✓)	العرف يحتاج الى عنصر الوقت او الزمن حتى يستقر كقاعدة بخلاف التشريع الذي يكتسب خاصيه الالزام بمجرد صدوره	. ٦
(✓)	يشهد الواقع الدستوري في مصر ان دستور ١٩٧١ هو احد اهم المصادر الماديه التي اعتاد المشرع الدستوري الاقتباس منها	. ٧
(✓)	يتم تخصيص بعض المواد في الدستور للنص على المبادئ او الاسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدوله وتشكل تلك المواد ما يسمى بـ ايديولوجيه الدستور	. ٨
(✓)	تقوم ايديولوجيه الدستور بـ وظيفه البوصلة التي يجب على المشرع ان يهتدى بها في صياغه باقي مواد الدستور	. ٩
(✓)	حاله الطوارئ يكون اعلانها مده محدده لا تجاوز ثلاثة اشهر ولا تمدد الا مده اخرى مماثله بعد موافقه ثلثي عدد اعضاء المجلس	. ١٠
(✓)	لرئيس الجمهوريه ان يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا واذا اشتملت الدعوه للاستفتاء على اكثرب من مسائله وجوب التصويت على كل واحده منها	. ١١
(✓)	يحتاج القانون دائمآ الى سلطه تدعمه .	. ١٢
(✓)	تفوق الصياغه التشريعيه في دستورنا الحالى على صياغه دستور ٢٠١٢ .	. ١٣
(✓)	يوجد ارتباط بين فاعليه القانون وقبوله بين الناس وتوافر المشروعية .	. ١٤
(✓)	من غير المأمول ان يرتقي القانون في درجه تأثيره ومستوى فاعليته الا اذا نجح المجتمع في حظر اشكال القهر الاجتماعي التي قد تمارسها بعض الجماعات في نطاق نشاطها المجتمعي او السياسي .	. ١٥
(✓)	توصف الاعمال والتصورات بالمشروعية عندما تكون خاضعة تماما لمقاييس القانون	. ١٦
(x)	يوجد نوع واحد للتشرعيات وهي التشريعات التي تنظم الحقوق والواجبات	. ١٧
(x)	يوجد نوع واحد للتشرعيات وهي التشريعات التي تنظم اجراءات ممارسه الحقوق	. ١٨
(✓)	في الممارسات الواقعيه يوجد نوعين من التشريعات التي تنظم حياه الافراد يطلق عليهم القوانين الموضوعيه والقوانين الاجرائيه	. ١٩
(x)	يوجد تناقض بين المعانى الثلاثه لمصطلح شكل القانون	. ٢٠
(✓)	من مقتضيات المشروعية احترام القانون النافذ حتى ولو كان غير مقبول لبعض	. ٢١
(✓)	يتم توفير الحمايه للتشرعيات النافذه من خلال فكره المشروعية	. ٢٢
(✓)	لا توجد مسؤوليه قانونيه لأعضاء المجلس النيابي او البرلماني فيما يتعلق بالتشرعيات التي يقوموا باقتراحها واعدادها والموافقة عليها	. ٢٣
(✓)	الاعمال القانونيه التي استقر العرف على اخراجها من نطاق المشروعية لا تخضع لرقابه القضاء	. ٢٤

(✓)	تدافع التشريعات الامرية عن الحد الأدنى من المصالح العامة والأساسية في المجتمع ويحظر المشرع أي اتفاق على مخالفتها	. ٢٥
(✓)	من أدوات الصياغة المرنة عبارة يجوز ويرخص ويسمح	. ٢٦
(x)	الصياغة المرنة تحديد مقدار الجزاء	. ٢٧
(✓)	من أدوات الصياغة الموضوعية نصوص تتعلق بالمصالح الفردية أو مصالح الهيئات الخاصة	. ٢٨
(✓)	من الأدوات الموضوعية للصياغة الجامدة أو الامرية نصوص تدافع عن النظام العام والأدب وتشمل المصالح الأساسية للمجتمع	. ٢٩
(✓)	من عبارات الصياغة المرنة أو المكملة (يجوز الاتفاق)	. ٣٠
(✓)	من أدوات الصياغة الجامدة أو الامرية (يحظر ويلزم ويعاقب)	. ٣١
(✓)	من المعتمد أن تتضمن القاعدة التشريعية نموذجاً واحداً أو فرداً وحيثما أنت على الحكم القانوني الخاص به	. ٣٢
(✓)	المشرع قد يلجأ في بعض الحالات للنص على العديد من الفروض أو السيناريوهات عند صياغته للقاعدة التشريعية	. ٣٣
(✓)	لا يجوز ان تنقل التشريع بأمور او تفاصيل اذا كانت تخرج عن موضوع التشريع او عن وظيفته	. ٣٤
(✓)	التشريع ينبع بوظيفه محدد وقصد بها وظيفته المباشرة التي قد تتمثل في تقرير الحقوق او في تنظيم اجراءات ممارستها	. ٣٥
(✓)	يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وشكاله ومخالفه ذلك جريمه لا تسقط بالتقادم	. ٣٦
(✓)	تحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهوة والاستغلال القسري للإنسان وتجاره الجنس وغيرها من اشكال الاتجار في البشر	. ٣٧
(✓)	يتم تحصيص بعض المواد في الدستور للنص على المبادئ او الاسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة وتشكل تلك المواد ما يسمى بـ ايديولوجية الدستور	. ٣٨
(✓)	من امثله ايديولوجية الدستور المادة ٩ من دستور ١٩٦٤ الاساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي	. ٣٩
(✓)	لرئيس الجمهورية ان يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا واذا اشتملت الدعوه للاستفتاء على اكثرب من مسائله وجب التصويت على كل واحدة منها	. ٤٠
(✓)	تخضع الصياغة التشريعية للتغير بسبب تغيير طريقة الناس واعرفهم فيما يستعملونه من الفاظ وعبارات في عقودهم ومعاملتهم	. ٤١
(✓)	تخضع صياغة الحقوق وضماناتها للتغير بحسب تغير مصالح الناس وظروف محتملهم وقد يتلزم المشرع بتعديل بعض التشريعات بسبب انضمام الدولة الى احدى المعاهدات الدولية	. ٤٢
(✓)	تخضع المصطلحات القانونية للتغير بسبب تطور الفكر القانوني والاجتهادات التي يقدمها الفقهاء والقضاء	. ٤٣
(✓)	عبارة صياغة القانون اعم وأشمل من عبارة لغة القانون.	. ٤٤
(✓)	لغة القانون أحد فروع الصياغة القانونية.	. ٤٥
(x)	يوجد ترافق بين مصطلح الشرعيه والمشروعية في مجال القانون.	. ٤٦
(✓)	يوجد مجموعه من الاعمال القانونية استقر العرف على اخراجها من نطاق المشروعية.	. ٤٧
(✓)	لكل من القضاء العادي والقضاء الاداري دور رئيسي في رقابة المشروعية.	. ٤٨
(x)	التشريع الجامد فيه اتساع في تفسير وتطبيق القانون ويحقق مصالح الافراد.	. ٤٩
(✓)	التشريع الجامد يطبق كما هو ولا يوجد به سلطة تقديرية.	. ٥٠
(x)	المواعيد الجوهرية تكون صياغتها ذات تشريع من.	. ٥١

(x)	لا يمكن ان تكون القاعدة التشريعية امره ومرنة في نفس الوقت.	.٥٢
(x)	حدث تغير في سلم التدرج التشريعي بسبب القيود التي تخضع لها عملية التشريع.	.٥٣
(✓)	تنشأ الصياغة التشريعية المعيبة بسبب الغموض وتعارض بعض النصوص.	.٥٤
(✓)	يجوز الاستثناء من الاثر المباشر للقانون بشكل مطلق.	.٥٥
(x)	يجوز الاستثناء من الاثر المباشر للقانون بشكل مطلق.	.٥٦
(✓)	لا يجوز إعمال الاستثناء من قاعدة الاثر المباشر للقانون الا بموافقة ٣٢/٣ (ثلثي) اعضاء مجلس النواب .	.٥٧
(✓)	يتربى على وجود تعارض بين النصوص التشريعية اهمال بعض النصوص وتطبيق البعض الآخر.	.٥٨
(x)	لغة القضاء فى مصر اقدم فى النسأة من الصياغة .	.٥٩
(✓)	ترجع مشكلة التشريعات التي تنطوى على الفاظ غامضه إلى أنها قد تتسبب في حدوث بعض الاضطراب في مجال التطبيق	.٦٠
(✓)	ينبغي ان تكون نصوص التشريع في مستوى فهم المواطن العادي غير المتخصص في مجال القانون	.٦١
(✓)	من عوامل تيسير تطبيق النص التشريعى استخدام المشرع اسلوب الاقتصاد والقياس مع الكفاية في الصياغة التشريعية	.٦٢
(✓)	يجوز ان يخلوا التشريع اللاحق من اي نص جديد	.٦٣
(✓)	لا يجوز للمشرع الدستوري التوسيع في الاحالة	.٦٤
(✓)	يوجد فرق بين مصطلح المشروعية و مصطلح الشرعية	.٦٥
(✓)	اهداف واليات المشروعية هي اقامة دولة القانون وسيادته القانون وتحقيق الالتزام بالقانون	.٦٦
(✓)	استقر العرف على ان هناك بعض الاعمال التي تخرج عن المشروعية وبالتالي تخرج من رقابة القضاء	.٦٧
(✓)	تتم رقابة المشروعية عن طريق القضاء	.٦٨
(✓)	توصف الاعمال بالمشروعية عندما تكون خاضعة للقانون	.٦٩
(✓)	يعد من اهداف المشروعية اقامة دولة القانون وسيادة القانون	.٧٠
(✓)	الموايد الجوهرية تكون صياغتها ذات تشريع ذاتي جامد ويترتب على تخلفها البطلان	.٧١
(✓)	الموايد التنظيمية تكون صياغتها ذات تشريع من وغير الزامية ولكن لها ضوابط محددة	.٧٢
(✓)	الدستور المرن تكون اجراءات تعديلة مثل التقويم العادلة بينما الدستور الجامد له اجراءات خاصة	.٧٣
(✓)	يمكن ان تكون القاعدة القانونية امرة ومرنة	.٧٤
(✓)	الحكم الخاص في التشريع الجديد يلغى الجزئية التي وقع فيها التعارض مع الحكم العام القديم	.٧٥
(✓)	في حالة التعارض الكلى بين كافه نصوص التشريع السابق واللاحق يتم إلغاء التشريع السابق أو القديم بأكمله	.٧٦
(✓)	قد يتربى على الصياغة المعيبة للنص التشريعى صعوبة استخلاص المعنى المقصود من عبارات النص على وجه التحديد	.٧٧
(✓)	اذا كان هناك تعارض او غموض يتعلق بالمعنى اللغوى للنص التشريعى فمن الممكن الرجوع الى المعنى الاصطلاحي	.٧٨
(✓)	مقتضى الاثر الفوري والمباشر للتشريع ان يسرى التشريع الجديد على الواقع الذى حدثت بعد نفاذه	.٧٩
(✓)	يقصد بالاثر المباشر للقانون بلغة القانون عدم رجعية القوانين التشريعية	.٨٠
(✓)	القاعدة هي أن القانون لا يسرى على الواقع الذى حدثت قبل نفاذ	.٨١
(✓)	التشريعات التي تنطوى على الفاظ غامضة او التى لها الكثر من معنى تتسبب في حصول الخلاف حول المعنى المقصود من النص التشريعى	.٨٢

(x)	ينبغي ان تكون نصوص التشريع في مستوى فهم المواطن المتخصص في مجال القانون .	.٨٣
(x)	يحدث الإلغاء الضمني عندما ينص المشرع صراحة على إلغاء النص القديم في التشريع الجديد.	.٨٤
(✓)	في حالة التعارض الكلي بين تشريعين، يتم إلغاء التشريع القديم بأكمله.	.٨٥
(✓)	إذا تعارض حكم خاص في التشريع القديم مع حكم خاص في التشريع الجديد، يتم إلغاء الحكم الخاص في القديم.	.٨٦
(x)	النص الذي يستخدم الفاظاً مثل ”كل“ أو ”جميع“ يعتبر من النصوص الخاصة.	.٨٧
(x)	الإلغاء الصريح هو الذي ينشأ بسبب التعارض بين النصوص دون وجود نص ينظم هذا التعارض	.٨٨
(x)	النص الذي يحدد سقوط العقوبة بعد خمس سنوات هو مثال على النص العام.	.٨٩
(✓)	يتم إلغاء الحكم العام في التشريع القديم إذا تعارض مع حكم عام في التشريع الجديد.	.٩٠
(x)	الخاص هو النص الذي يشير في معناه اللغوي إلى الشمول والإحاطة	.٩١
(✓)	استخدام كلمات مثل ”يجوز“ و ”يرخص“ من أدوات الصياغة المرنة والمكملة.	.٩٢
(✓)	استخدام كلمات مثل ”يجب“ و ”كل من“ من أدوات الصياغة الجامدة والأمرة.	.٩٣
(x)	عدم تحديد مقدار الجزاء في النص يدل على أنه من الصياغة الجامدة	.٩٤
(x)	النصوص الدافع عن النظام العام والأخلاق تعتبر من أدوات الصياغة المرنة.	.٩٥
(x)	يجوز التعامل مع المواجه التنظيمية باعتبارها مواعيد غير ملزمة تماماً.	.٩٦
(✓)	يجب عند تعديل المواجه التنظيمية مراعاة أيام الإجازات وال العطلات الرسمية.	.٩٧
(✓)	يجب أن يستند تعديل المواجه التنظيمية إلى مصلحة مشروعة لاتخالف القانون.	.٩٨
(x)	يمكن تعديل موعد إجراء مصلحة شخصية بحثة لأحد الموظفين.	.٩٩
(✓)	التعديل في المواجه التنظيمية يجب أن يكون في نطاق المعقولة ويحقق المصلحة المرجوة منه.	.١٠٠
(x)	لا يجب الاعتداد بالعرف بين أفراد العمل عند تحديد الوقت اللازم للإجراء.	.١٠١
(x)	تنحصر الصياغة القانونية في البحث في الفاظ القانون وعباراته، والمشاكل التي تثيرها تلك الصياغة في مجال تفسير النص القانوني	.١٠٢
(✓)	لفظ عبارة ”صياغة القانون أعم وأشمل من عبارة ”لغة القانون“	.١٠٣
(x)	يوجد تناقض بين المشروعية القانونية ومفهوم العدالة	.١٠٤
(✓)	تعد الرقابة القضائية أحد آليات مبدأ المشروعية	.١٠٥
(✓)	يعد الهدف المباشر للمشروعية هو إقامة دولة القانون	.١٠٦
(✓)	يتتحقق مبدأ سيادة القانون بمحيمنة القانون على الأعمال والتصرفات سواء تلك الصادرة عن سلطات الدولة؛ أو عن هيئات المجتمع وأفراده	.١٠٧
(✓)	لكل من القضاء العادي والقضاء الإداري دور رئيسي في عملية رقابة المشروعية	.١٠٨
(✓)	لكل من القضاء العادي والقضاء الإداري دور رئيسي في التتحقق من تطبيق القانون القائم على الوجه الصحيح	.١٠٩
(✓)	لا يجوز للقاضي - بوجه عام - الحكم في شيء لم يطلبه الخصوم	.١١٠
(x)	يجوز للقاضي - بوجه عام - الحكم في شيء لم يطلبه الخصوم	.١١١
(✓)	يتحدد نطاق عمل القاضي في الدعوى على أساس الطلبات والدفوع التي يقدمها الخصوم	.١١٢

(✓)	تشمل المراجعة التي ينظمها المشرع للعمل القضائي تنظيم حالات وإجراءات الطعن على الأحكام القضائية	١١٣
(✓)	تشمل المراجعة التي ينظمها المشرع للعمل القضائي وضع الضمانات التي تكفل حياد القاضي واستقلاله في مواجهه الخصوم	١١٤
(✓)	تكون المشروعية قاصرة في حالة عدم احترام التشريع الأدنى للتشرع الأعلى	١١٥
(x)	لا يؤثر عدم احترام التشريع الأدنى للتشرع الأعلى على عبد المشروعية	١١٦
(✓)	تعد جزور فكرة القانون الأساسي والأعلى هي القانون الطبيعي.	١١٧
(✓)	غاية القانون الطبيعي هي العدل والخير والسلام	١١٨
(✓)	تتطلب المشروعية احترام مبدأ التدرج التشريعي ورقابة تطبيقه	١١٩
(✓)	الصياغة التشريعية تتطلب دقيقاً للعلاقة بين النصوص القانونية.	١٢٠
(x)	يعتمد مستوى التعامل الأول مع النصوص التشريعية على فهم مصدر التشريع فقط.	١٢١
(✓)	من الضروري التتحقق من أن النصوص تنظم نفس الموضوع قبل فحص التعارض بينها	١٢٢
(✓)	وحدة التشريع تعني أن القوانين تكمل بعضها البعض.	١٢٣
(x)	وحدة النظام القانوني تعني استقلال كل تشريع عن الآخر.	١٢٤
(✓)	الإجراءات الدستورية جزء من مستويات التعامل مع التشريع.	١٢٥
(✓)	لا يجوز تطبيق نصين متعارضين في وقت واحد.	١٢٦
(✓)	من الإشكاليات الشائعة استخدام مصطلحات غامضة في النصوص التشريعية.	١٢٧
(x)	التدقيق اللغوي ليس جزءاً من الصياغة التشريعية.	١٢٨
(✓)	من أخطاء الصياغة استخدام جمل طويلة معقدة.	١٢٩
(✓)	التحليل الشكلي للنص يشمل ترتيب المواد.	١٣٠
(✓)	يعتبر عنوان التشريع جزءاً من بنائه الشكلي.	١٣١
(x)	تعد التعريفات التشريعية عنصراً ثانوياً في النص.	١٣٢
(✓)	يُشترط أن تكون المواد مرتبة منطقياً.	١٣٣
(✓)	من خصائص الصياغة الجيدة تجنب التكرار.	١٣٤
(x)	التفسير القضائي هو المرجع الأول للفحص التشريعي.	١٣٥
(✓)	المرجعية الدستورية هي الإطار الأعلى للتشریعات الوضعية.	١٣٦
(✓)	النصوص اللاحقة لا تلغي النصوص السابقة أبداً.	١٣٧
(x)	تعتبر علامات الترقيم جزءاً من البنية الشكلية للنصوص التشريعية.	١٣٨
(✓)	التعريفات تساعده على توحيد الدلالات.	١٤٠

(✓)	١٤١ . من الأخطاء الشائعة في التشريع الإكثار من الاستثناءات.
(✓)	١٤٢ . يجب أن يتضمن كل تشريع مادة للنشر في الجريدة الرسمية.
(x)	١٤٣ . التشريع يتكون من مواد، وكل مادة تتضمن حكماً واحداً فقط.
(✓)	١٤٤ . من الخصائص الأساسية للصياغة استخدام مصطلحات ثابتة.
(✓)	١٤٥ . من الإشكاليات الشائعة في التشريع تعدد المعاني للمصطلح الواحد.
(✓)	١٤٦ . تتبع التشريعات المصرية مصادر متعددة تاريخياً.
(x)	١٤٧ . تعد المقدمة جزءاً إلزامياً في كل تشريع.
(✓)	١٤٨ . في الصياغة التشريعية يُفضل الأسلوب المباشر.
(✓)	١٤٩ . يراعى في الصياغة تجنب المحسنات البديعية.
(x)	١٥٠ . استخدام المصطلحات الأجنبية في التشريع محظوظ تماماً.
(✓)	١٥١ . الإلغاء الصريح أكثر وضوحاً من الإلغاء الضمني.
(✓)	١٥٢ . يجب أن تكون المادة القانونية خالية من التفصيات غير الضرورية.
(✓)	١٥٣ . من وظائف الصياغة التشريعية تحديد نماذج السلوك.
(✓)	١٥٤ . تعتبر المبادئ الدستورية حدوداً علياً للصياغة.
(✓)	١٥٥ . التدرج التشريعي عنصر من عناصر التحليل البنائي.
(✓)	١٥٦ . تحليل النص يشمل تحليل مقاصده.
(✓)	١٥٧ . من مفاتيح الصياغة مراعاة السياق اللغوي.
(x)	١٥٨ . التعديل التشريعي لا يحتاج إلى تفسير.
(✓)	١٥٩ . يجب أن يكون لكل نص مجال تطبيق زمني ومكاني.
(✓)	١٦٠ . الصياغة السيئة قد تؤدي إلى ثغرات قانونية.
(✓)	١٦١ . من أخطاء الصياغة استخدام كلمات مرادفة داخل التشريع الواحد.
(✓)	١٦٢ . النسخ التشريعي قد يكون جزئياً.
(x)	١٦٣ . تعتبر الهوامش جزءاً من النص التشريعي.
(✓)	١٦٤ . التحليل البنائي يستلزم فهم ترتيب المواد.
(✓)	١٦٥ . من القواعد الصياغة التشريعية تجنب العبارات الإنسانية.
(✓)	١٦٦ . القاعدة التشريعية تربط الفرض بالجزاء.
(✓)	١٦٧ . لا يجوز تفسير النص القانوني لغرض غير مقصود.

(✓)	١٦٨. تعدد المعاني للتشريع يؤدي إلى اضطراب التطبيق.
(✓)	١٦٩. توحيد المصطلحات يسهل تطبيق القانون.
(✓)	١٧٠. الإحالة التشريعية وسيلة متعارف عليها.
(✓)	١٧١. التعارض بين النصوص قد يكون ظاهرياً فقط.
(x)	١٧٢. من الأخطاء في صياغة التشريع الاعتماد على لغة غير معيارية.
(✓)	١٧٣. المذكرة الإيضاحية تساعد في التفسير.
(✓)	١٧٤. يجب صياغة الأحكام بشكل مجرد.
(✓)	١٧٥. لا يجوز تخصيص العام إلا بنص.
(✓)	١٧٦. من عناصر الصياغة سلامة البناء المنطقي.
(x)	١٧٧. إعادة ترتيب المواد لا يغير مضمونها غالباً.
(✓)	١٧٨. الاستثناءات تفسر تفسيراً ضيقاً.
(✓)	١٧٩. من مستويات التعامل التشريعي اختبار مدى وحدة الموضوع.
(✓)	١٨٠. النصوص الجنائية صياغتها أكثر دقة.
(✓)	١٨١. لا يشترط بيان الأسباب التشريعية في كل قانون.
(✓)	١٨٢. من خصائص الصياغة الجيدة الاتساق الداخلي.
(✓)	١٨٣. من الإشكاليات في الصياغة إدراج مصطلحات غير معرفة.
(✓)	١٨٤. فحص النص يشمل فحص هدفه.
(✓)	١٨٥. القانون يفسر باعتباره كلاً واحداً.
(✓)	١٨٦. النسخ الضمني لا يحتاج نصاً صريحاً.
(✓)	١٨٧. التدرج التشريعي يضمن انسجام القوانين.
(✓)	١٨٨. مراعاة اللغة القانونية شرط أساسي.
(✓)	١٨٩. من الأخطاء الشائعة دمج أكثر من حكم في مادة واحدة.
(✓)	١٩٠. العنصر الزمني جزء من نطاق تطبيق النص.
(✓)	١٩١. الصحابي هو كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم او صاحبه
(✓)	١٩٢. التابعي هو من التقى ب احد الصحابة
(✓)	١٩٣. الاحكام الشرعية الموجة بها تتركز في القرآن الكريم والسنن النبوية ويتحقق بها شرع من قبلنا وكذلك قول الصحابي
(✓)	١٩٤. تنقسم المصادر الشرعية الى تقليدية وعقلية

(✓)	كافه مصادر الاحكام في الشريعة الاسلاميه تستمد مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة النبوية	١٩٥
(✓)	جميع الاحكام في الشريعة الاسلاميه تعتمد على النص القراني والنبوى في القيام بثلاثه وظائف محدده وهي وظائف السندي المستند والقييد	١٩٦
(✓)	النص القطعي هو النص الذي لا شك في ثبوته ومعناه	١٩٧
(✓)	النص القطعي يشمل على معنى محدد	١٩٨
(✓)	هناك نوعان من النصوص الشرعية التي تتوافر فيها قطعية الثبوت هما القرآن الكريم والسنة النبوية المتواترة	١٩٩
(✓)	يكون الحديث متواترا اذا رواه عدد من الروايات يستحيل اتفاقهم على الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٠٠
(✓)	أغلب الاحاديث المتواترة كانت احاديث عمليه في مجال الصلاه والصوم والحج	٢٠١
(x)	النص القطعي هو النص الذي يخلو من معنى واضح ومحدد	٢٠٢
(✓)	المصادر الاصلية تشمل القرآن الكريم والسنة النبوية	٢٠٣
(✓)	المصادر التبعية تأتي بعد المصادر الاصلية في ترتيبها وتتسق اغلب تلك المصادر للرأي والاجتهد كما في القياس والعرف	٢٠٤
(✓)	تنبع اغلب المصادر التبعية للرأي والاجتهد	٢٠٥
(x)	تاتي المصادر الاصلية بعد المصادر التبعية في ترتيبها	٢٠٦
(✓)	المصادر المشتركة ترتيبها لا خلاف عليه بين الفقهاء وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبوية ومذهب اكثر الفقهاء من اهل السنة هو اனزال الاجماع في المرتبة الثالثة ومن بعده القياس	٢٠٧
(✓)	المصادر المذهبية ترتيبها مختلف حسب كل مذهب في استنباطه للاحكم الشرعيه	٢٠٨
(✓)	من اهم المصادر المذهبية المصالحة المرسله والاستحسان والاصحاب والعرف والدرائع وعمل اهل المدينة المنوره وقول الصحابي وشرع من قبلنا	٢٠٩
(✓)	مصادر الاحكام الشرعية ليست في مرتبه واحد بل متدرجة	٢١٠
(✓)	من الممكن ان يكون النص التشريعي ظن الدليل على الرغم من انه قطعى الثبوت	٢١١
(✓)	يقسم الحديث النبوى حسب سنه الى حديث متواتر وأحاد	٢١٢
(✓)	السند هو سلسله الروايات الذين حفظوا لنا من او مضمون الحديث وفي مقدمتهم الصحابة الكرام	٢١٣
(✓)	استفرق عصر الصحابه القرن الاول للهجره بينما اكتملت عمليه تدوين السنة النبوية في اواخر القرن الثالث للهجره	٢١٤
(✓)	اذا كان عدد رواه الحديث في كل عصر من العصور الثلاثه الصحابه والتابعين وتابعى التابعين لا يقل عن ١٠ من يستحيل اتفاقهم على الكذب فانه يكون حديثا متواترا	٢١٥
(✓)	اذا كان عدد روایه الحديث في الثلاثه عصور الصحابه والتابعين وتابعی التابعين يقل في كل عصر عن اثنين فانه يكون من احاديث الأحاد	٢١٦
(✓)	مصادر الاحكام ظهرت في الواقع والتطبيق العملي بعد انتضائه عصر النبوه باستثناء كل من القرآن الكريم والسنة النبوية	٢١٧
(✓)	مصادر الاحكام في عصر النبوه هي القرآن الكريم والسنة النبوية والاجتهد ولكن لم يكن مصدرا مستقل للاحكم	٢١٨
(✓)	ظهر الاجماع كمصدر مستقل للاحكم الشرعيه في عصر الخلفاء الراشدين	٢١٩
(✓)	الاجتهد يأخذ عده اشكال وهي القياس والمصالحة المرسله والذريعه	٢٢٠
(x)	اتفق فقهاء المذاهب على العمل بكل انواع السنة	٢٢١

(✓)	٢٢٢. تم تضليل الفقه الإسلامي في بعض المجالات واهمها نظام الأسرة
(✓)	٢٢٣. لا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي
(✓)	٢٢٤. نص قوله تعالى "فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الْثُمنَ مَا تَرَكْتُمْ" هو قطعي الثبوت والدلالة
(✓)	٢٢٥. نص القراني "وَلَهُنَ الرِّبْعُ مَا تَرَكَتْمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ" هو نص قطع الثبوت والدلالة
(✓)	٢٢٦. قوله تعالى "حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْمِيتَةَ وَالدَّمْ" هو نص قطع الثبوت وظني الدلالة
(✓)	٢٢٧. تنقسم السنة النبوية من حيث الشكل الذي صدر به عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى أقوال وافعال وتقريرات
(✓)	٢٢٨. المعنى الشرعي للفظ مقدم على أي معنى آخر
(x)	٢٢٩. المعنى اللغوي مقدم على المعنى الشرعي
(✓)	٢٣٠. يأتي المعنى العرفي في المرتبة التالية للمعنى الشرعي
(✓)	٢٣١. الاجماع هو مصدر لاحق على عصر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اتفاق جميع المجتهدين في احد العثور على حكم شرعي في مسألة محددة
(✓)	٢٣٢. من امثلة الاجماع تحديد نصيب الجده في الميراث بمقدار المسدس
(✓)	٢٣٣. من امثلة الاحكام الشرعية التي تأخذ شكل الاحكام التفصيلية احكام العقود والزواج واحكام الميراث
(✓)	٢٣٤. نص القرآن الكريم على مبدأ العدالة في مواضع متعددة
(✓)	٢٣٥. يتفرع عن مبدأ العدالة مجموعه من الاحكام التفصيلية منها التي تعرف للمدعى عليه بالحق في الدفاع القانوني عن نفسه
(✓)	٢٣٦. قسم الفقهاء المصالح الى ثلاثة انواع هي مصالح ضروريه ومصالح حاجيه ومصالح تحسينيه
(✓)	٢٣٧. المصالح ضروريه هي المصالح الاساسيه التي لا يستغني عنها الناس ولا تقوم حياتهم بدونها
(✓)	٢٣٨. المصالح الحاجيه تتعلق بالاحتياجات التي تيسر للناس امورهم وتعينهم على تحمل مشاق الحياة وكبدتها
(✓)	٢٣٩. المصالح التحسينيه خاصه بالاحتياجات التي تضفي على حياة الناس شيئاً من الراحة والتمتع المباحه وتضييف اليهم ما تقتضيه الفطره الانسانيه من اخلاق ومروده
(✓)	٢٤٠. مقتضى مبدأ المساواه عدم التمييز بين الناس بسبب ديانتهم او اصولهم او انواعهم او لونهم او لغتهم
(✓)	٢٤١. المبادئ العامة في القرآن الكريم والسننه النبويه تعتبر تشريعا عاما ملزما للمسلمين في كل زمان ومكان وفي مقدمتها مبادئ المساواه والعدالة والشوري
(✓)	٢٤٢. يرتبط كل حكم شرعي تكليفي بجزاء يخضع له المكلف عند مخالفته للحكم
(✓)	٢٤٣. يتشابه الحكم الشرعي التكليفي مع القاعدة القانونيه الوضعيه لانه حكم عام و مجرد وملزم
(✓)	٢٤٤. يفترق الحكم الشرعي التكليفي عن القاعدة الوضعيه في مسألة ان الاحكام الشرعية تتضمن مجموعه التكليفات في مجال العبادات والمعاملات بينما تخرج مسألة العبادة من نطاق القانون
(✓)	٢٤٥. يتم احاطه الحدود ببعض القيود في مجال العفو عن الجزاء او توبه الفاعل او تصالحه مع المجنى عليه وتركز الصياغه فيها على حظر التنازل عن الدعوه او العفو عن العقوبه
(x)	٢٤٦. لا تختلف الصياغه في مجال الحدود عن الصياغه في القصاص والتعازير
(✓)	٢٤٧. التعازير موكوله للدولة وسلطتها في العقاب وهي التي تحدد انواع الجزاءات التعذيريه ومقدارها
(✓)	٢٤٨. تتسع الجزئيات التعذيريه للاجتهاد بالنظر الى انه لا توجد نصوص بشانها في القرآن الكريم والسننه النبويه

(x)	٢٤٩. لا تستدعي التعازير سلطه الدولة في العقاب
(✓)	٢٥٠. التشريع الإسلامي نزل مفرقا خلال اعوام الوحي والتبليغ
(✓)	٢٥١. نزل التشريع الإسلامي مفرقا خلال ٢٣ عاما
(✓)	٢٥٢. كان التدرج التشريعي في مسألة الخمر يستجيب لحاجة الناس وذلك بالنظر الى انها كانت عادة متصلة
(✓)	٢٥٣. لم يتدرج التشريع في مسألة الربا لأنها مسألة لا يجوز التدرج بشأنها لارتباطها باستقلال حاجه الناس
(✓)	٢٥٤. اتسم التشريع الإسلامي بنزوله منجما او متفرقا على مدار ٢٣ عاما وان يتسع تبعا لذلك لاحتاجات الناس وظروفهم ومصالحهم في عصر نزوله
(✓)	٢٥٥. تحدد النطاق الزمني للالقاء او النسخ التشريعي بعصر النبوة
(x)	٢٥٦. يجوز النسخ التشريعي في عصور بعد النبوة
(✓)	٢٥٧. كانت هناك عده اسباب لميراث بين المسلمين قبل الاسلام وهي القرابة والتبني والمؤاخاه
(✓)	٢٥٨. تم الغاء المؤاخاه بمقتضى سورة الانفال عقب غزوه بدر الكربل
(✓)	٢٥٩. تم الغاء التبني بمقتضى سورة الاحزاب في العام الخامس للهجرة
(✓)	٢٦٠. قسم جمهور الفقهاء الحديث النبوى الى متواتر واحد بينما اضاف فقهاء الاحناف نوعا ثالثا هو الحديث المشهور
(x)	٢٦١. تأتى المصادر الأصلية بعد المصادر التبعية
(✓)	٢٦٢. تأتي المصادر التبعية بعد المصادر الأصلية، بحيث لا يرجع إليها إلا عند غياب نص تشريعي أو قاعدة عرفية
(x)	٢٦٣. النص القطعي : هو النص الذي لا يأتي في المعنى الواضح والمحدد
(✓)	٢٦٤. النص القطعي : هو النص الذي يأتي بمعنى واضح ومحدد لا يحتمل التأويل أو التفسير
(✓)	٢٦٥. من الممكن أن يكون النص التشريع ضمن الدلالة على الرغم من كونه قطعى
(✓)	٢٦٦. من الممكن ان يكون النص التشريعي قطعى الثبوت و ضمنى الدلالة فى وقت واحد
(✓)	٢٦٧. تتبع أغلب المصادر التبعية الرأى والاجتهاد
(✓)	٢٦٨. المصادر التبعية ليست نصوصا صريحة أو ملزمة بذاتها، بل تُستخدم عند غياب النصوص الأصلية لتفسيرها وإزالة الغموض عنها
(✓)	٢٦٩. أغلب الأحاديث المتواترة في السند هي احاديث عملية مثل العبادات والمعاملات
(✓)	٢٧٠. مصادر الأحكام الشرعية ليست على مرتبة واحد لكنها متدرجة
(✓)	٢٧١. القاعدة تحكم أن القانون لا يسري على الواقع التي حدثت قبل نفاذها
(✓)	٢٧٢. لا يجوز الاستدلال من قاعدة الأمر المباشر الموضوع بشكل مطلق لكونها قد تشتمل على أحكام غير مقصوده
(✓)	٢٧٣. لا يجوز الاستدلال من قاعدة الأمر المباشر للقانون إلا بموافقة ثلثى مجلس النواب لكونه إجماع شبه تام
(✓)	٢٧٤. اللغة العربية تعد أحد مقومات صياغة القوانين بدقة باللغة

(✓)	يقصد بالأمر المباشر لقانون بلغة القانون عدم رجعية القوانين التشريعية	٢٧٥
(✓)	لا يتم تطبيق القانون على ما وقع قبل صدوره الا اذا نص على خلاف ذلك صراحة	٢٧٦
(✓)	يسرى التشريع الجديد على الواقع بعد نفاذة وليس قبله	٢٧٧
(✓)	عبارة تكفل الدولة عبارة لا يستخلص منها التزام قانوني محدد قابلا للتنفيذ لأنها صياغة عامة	٢٧٨
(✓)	مصطلح الحصانة الدبلوماسية : يستثنى هذه الطائفة بمقتضى الأعراف الدولية من الخضوع للتشريعات المحلية	٢٧٩
(✓)	يُستثنى الدبلوماسيون من الخضوع الكامل للتشريعات المحلية للدولة المضيفة ما لم ينص على خلاف ذلك أو ترفع الحصانة من خلال الدولة	٢٨٠
(✓)	اذا كان هناك تعارض يتعلق بالمعنى اللغوي للنص فيمكن اللجوء للمعنى الاصطلاحي	٢٨١
(✓)	الغموض والتعارض في النصوص القانونية غالباً ينشأ بسبب سوء الصياغة القانونية للنصوص	٢٨٢
(✓)	التغير في سلم التشريع يحدث نتيجة قيود عملية على التشريع	٢٨٣
(✓)	قد يترب على صعوبة الصياغة صعوبة استقرار المعنى المقصود من عبارة على وجه التحديد	٢٨٤
(✓)	لا يسرى التشريع الجديد إلا بعد نفاذة ونشره في الجريدة رسميا	٢٨٥
(x)	اللغة العربية ليست من مقومات صياغة القوانين	٢٨٦
(✓)	من عوامل تيسير تطبيق النص التشريعى استخدام اسلوب الاقتصاد والايجاز مع الكفاية فى الصياغة التشريعية	٢٨٧
(✓)	يجوز ان يخلو التشريع الالائحي من اي نصوص جزئية	٢٨٨
(✓)	تأخر البرمان فى القيام بمهامه التشريعية قد يعرضه للمسائلة السياسية لأنه اخل بالواجب الدستورى	٢٨٩
(✓)	الإحالة التشريعية ليست كلها على درجة واحدة	٢٩٠
(✓)	الإحالة التشريعية منها ما هو كلى وما هو جزئي	٢٩١
(x)	الإحالة التشريعية كلها عيوب	٢٩٢
(✓)	الإحالة التشريعية تتسم بالبرونه والسرعة فى التطبيق والخبرات الواسعة	٢٩٣
(✓)	أنشأت الصياغة التشريعية المعيبة الغموض والتعارض بين النصوص	٢٩٤
(✓)	قد يترب على الصياغة المعيبة للنص التشريعى صعوبة استقرار المعنى المقصود من عبارات النص على وجه التحديد	٢٩٥
(✓)	يترب على وجود تعارض في النصوص التشريعية إهمال بعض النصوص التشريعية وتطبيق الآخر	٢٩٦

## اختر الإجابة الصحيحة من بين الأقواس

م	السؤال
١.	<p>ما هو السبب الرئيسي لحدوث الإلغاء الضمني؟</p> <p>(A) وجود نص صريح من المشرع يعلن الإلغاء.  (B) تعارض بين النص الجديد والنص القديم دون وجود تنظيم صريح لهذا التعارض.  (C) رغبة القضاء في تبسيط التشريعات  (D) انتهاء المدة الزمنية للتشريع القديم.</p>
٢.	<p>في حالة التعارض الكلي بين تشريع سابق وتشريع لاحق، ما المصير الذي يلحق بالتشريع السابق؟</p> <p>(A) يظل ساري المفعول. (B) يتم تعديله جزئياً. (C) يتم إلغاؤه بأكمله. (D) يدمج مع التشريع الجديد.</p>
٣.	<p>إذا تعارض حكم خاص في التشريع القديم مع حكم خاص في التشريع الجديد، فما الإجراء الصحيح؟</p> <p>(A) يلغى الحكم الخاص في التشريع القديم. (B) يلغى الحكم الخاص في التشريع الجديد.  (C) يتم الرجوع إلى القضاء لتحديد الحكم.</p>
٤.	<p>أي من العبارات التالية تمثل أفضل تعريف للنص التشريعي "العام"؟</p> <p>(A) النص الذي يحصر الحكم في فئة أو حالة محددة بدقة. (C) النص الذي يتعارض مع نصوص أخرى.  (B) النص الذي يستخدم ألفاظاً تدل على الشمول والاستفراق مثل "كل" أو "جميع".  (D) النص الذي يصدره المشرع لإلغاء نص سابق.</p>
٥.	<p>أي من الأمثلة التالية يعد مثلاً صحيحاً على "النص الخاص" حسب ما ورد؟</p> <p>(A) النص الذي يحدد سن الرشد لجميع المواطنين. (C) النص الذي يمنع القيادة تحت تأثير Alcohol  (B) النص الذي ينص على سقوط العقوبة بعد مرور خمس سنوات من الحكم النهائي.  (D) النص الذي يوجب دفع الضرائب على كل الدخول.</p>
٦.	<p>ما الفرق الجوهرى بين الإلغاء الصريح والإلغاء الضمني؟</p> <p>(A) الإلغاء الصريح أقدم من الضمني. (B) الإلغاء الضمني لا يحتاج إلى وجود تعارض.  (C) الإلغاء الصريح ينص عليه المشرع مباشرة داخل النص، بينما الضمني يستنتج من التعارض.  (D) الإلغاء الصريح يطبق على النصوص الخاصة فقط.</p>
٧.	<p>عند تعارض حكم عام في تشريع قديم مع حكم عام في تشريع جديد، ما الحل؟</p> <p>(A) يلغى الحكم العام في التشريع الجديد. (B) يلغى الحكم العام في التشريع القديم.  (C) يتم تطبيق أقدم التشريعين.</p>
٨.	<p>بناءً على الجدول الوارد، أي من الكلمات التالية ترتبط عادةً بالنص "العام"؟</p> <p>(D) "خمس"، "عشر". (B) "محدد"، "حصري". (C) "كل"، "كافية".</p>
٩.	<p>متى ينشأ التعارض بين التشريعات الذي يؤدي إلى الإلغاء الضمني؟</p> <p>(A) عندما يصدر المشرع بياناً توضيحياً.  (B) عندما لا يوجد نص صريح ينظم العلاقة بين النص الجديد والنص القديم. (D) عندما يطلب المواطنين ذلك.</p>

١٠.	الغرض الأساسي من شرح معنى النص العام والخاص في هذا السياق هو:  Ⓐ توضيح أنواع التعارض التي تؤدي إلى الإلغاء الضمني. Ⓑ تحديد الألوان المستخدمة في الطباعة. Ⓒ تعلم قواعد اللغة العربية. Ⓓ معرفة تاريخ صدور التشريعات.
١١.	أي من الكلمات التالية تعتبر من أدوات الصياغة التشريعية "الجامدة / الأمر"؟  Ⓐ يجوز Ⓑ يجب Ⓒ يعتبر Ⓓ يُرخص
١٢.	ما الضابط العام الذي ينطبق على كافة أنواع المواجه وفقاً للنص؟  Ⓐ وجوب مراعاة أيام الإجازات والعطلات الرسمية. Ⓑ إمكانية تعديل المواعيد لأي سبب شخصي. Ⓒ اعتبار جميع المواعيد التنظيمية غير ملزمة. Ⓓ عدم الاعتداد بأيام العمل الفعلية.
١٣.	أي من العبارات التالية تمثل مثلاً على "الصياغة المرنة / المكملة"؟  Ⓐ يُحظر Ⓑ كل من Ⓒ يُسمح Ⓓ يُخطر
١٤.	ما الشرط الأساسي الذي يجب أن يستند إليه تعديل المواعيد التنظيمية؟  Ⓐ رغبة مدير المؤسسة. Ⓑ تفضيل شخصي للموظفين. Ⓒ مصلحة مشروعة لا تخالف القانون. Ⓓ تقليل ساعات العمل الرسمية.
١٥.	أي من الجمل التالية تصف بشكل صحيح النصوص التي تدافع عن النظام العام؟  Ⓐ تهتم primarily بالصالح الفردية. Ⓑ لا تحدد مقدار الجزاء. Ⓒ تعتبر من أدوات الصياغة الجامدة.
١٦.	على أي أساس تتأسس "المقولية" في تعديل المواعيد التنظيمية؟  Ⓐ على الرغبات الشخصية فقط. Ⓑ على المنطق والأعراف ذات الصلة. Ⓒ على توقعات المواطنين فقط. Ⓓ على قرارات عشوائية.
١٧.	أي من الأمثلة التالية يعد "مصلحة معتبرة" لتعديل موعد إجراء؟  Ⓐ تغيير الموعد ليتناسب بإجازة أحد الموظفين. Ⓑ تعديل الموعد لانتظام عمل هيئة عامة وعدم تعطيل خدماتها. Ⓒ تأجيل الموعد بسبب رغبة المسؤولين في يوم إضافي للراحة. Ⓓ جميع ما سبق.
١٨.	وحدة التشريع تعني:  Ⓐ تكامل النصوص Ⓑ استقلال كل تشريع Ⓒ انتهاك القوانين Ⓓ اختلاف المصادر
١٩.	قبل الحكم بوجود تعارض بين النصوص يجب:  Ⓐ تجاهل النص الأضعف Ⓑ التأكد من وحدة الموضوع Ⓒ الرجوع للمحكمة Ⓓ اعتماد النص الأحدث فقط
٢٠.	من الإشكاليات الشائعة في الصياغة:  Ⓐ (وضوح العبارات) Ⓑ (تعدد المعاني) Ⓒ (قدرة الحجاج) Ⓓ (قصر الموارد)
٢١.	يتكون التشريع من:  Ⓐ (مقالات) Ⓑ (مواد) Ⓒ (فصول فقط) Ⓓ (أمثلة)

٠٢٢ النسخ التشريعي يتحقق عند :

- أ (اختلاف المشرع) ج (حذف مادة) د (تغيير الترتيب)

٠٢٣ من عناصر الصياغة الفنية :

- ب (الإطناب) د (التوسيع غير المحدود) ج (الدقة)

٠٢٤ ترتيب المواد يدخل ضمن :

- ج (الصياغة الأدبية) د (الإطار الشكلي) ج (الإطار السياسي)

٠٢٥ تُعد التعريفات جزءاً من :

- د (أسباب الإصدار) ج (التفسير التشريعي) ج (البنية الشكلية)

٠٢٦ يهدف التحليل البنائي إلى :

- ج (استنباط الأحكام) د (النسخ التشريعي) ج (تنظيم فصول التشريع)

٠٢٧ الإلقاء الصريح يكون من خلال :

- ج (تكرار الأحكام) ب ( إعادة ترتيب المواد) د (إلغاء الموضع)

٠٢٨ من خصائص الصياغة التشريعية :

- ج (كتلة الاستثناءات) د (التوسيع في الأمثلة) ج (الوضوح والدقة)

٠٢٩ عند وجود نصين يمكن تطبيقهما معاً يجب :

- ج (ترکھما تماماً) د (تطبيق الأحدث فقط) ج (الجمع بينهما)

٠٣٠ من عناصر الإطار الشكلي للنص التشريعي :

- ج (النحو) د (الآليات) ج (الدراجة)

٠٣١ الهدف من التعريف التشريعية :

- ج (توحيد الدلالة) د (زيادة عدد المواد) د (توسيع النص)

٠٣٢ النسخ الضمني هو:

- ج (تعديل القانون كلياً) د (إصدار قانون جديد) ج (تعديل الجمع فيه) أ (نص صريح بالإلغاء)

٠٣٣ من أخطاء الصياغة :

- ج (وضوح العبارة) د (الاتساق اللغوي) أ (الدقة في اختيار الألفاظ) استخدام مصطلحات متعددة لنفس المعنى

٠٣٤ يعد تحليل العلاقة بين النصوص من:

- ج (مستويات التعامل) د (الإجراءات الدستورية) ج (النحو الأدبى) أ (الإطار الجغرافي)

٠٣٥ الأصل في التعامل مع النصوص : أ (النسخ) ج (الجمع) د (التعديل)

الصياغة الفنية تهدف إلى :

٤٦

د (إطار غير محدد) ضبط المعنى

ب (زيادة الحجم)

أ (تجميل النص)

د (المبادئ الأخلاقية)

ج (التعليقات العامة)

ب (الجمل الشرطية)

الفصول والمواد

من مكونات البناء التشريعي :

٤٧

يعتبر الغموض في النص :

٤٨

د (مقبولًا دائمًا)

ج (ضرورة لغوية)

أ (قوة تشريعية) ضعفًا في الصياغة

يتم ترتيب المواد عادة وفق :

٤٩

د (حسب رأي القاضي)

ج (ترتيب عشوائي)



ترتيب منطقي

د (مطلوبًا تشعريًا)

ج (ضرورة قانونية)

أ (تكثيفًا للتشريع) خطأً لغوياً وصياغياً

يُعد تكرار اللفظ دون ضرورة :

٤٠

د (الإطالة)

الاتساق

ب (التناقض)

أ (الغموض)

من مميزات الصياغة الجيدة :

٤١

خلوها من التفصيل غير الضروري

د (الجمع بين الأحكام والجزاءات)

من شروط المادة القانونية :

٤٢

أ (احتواها على أكثر من حكم)

ج (احتواها على أمثلة)

يعتمد فهم النص التشريعي على :

٤٣

د (تفسير شخصي)

أ (الثقافة العامة فقط) فيه السياق التشريعي

ج (حذف أجزاء من النص)

أ (التفصيل غير القابل للجمع :

٤٤

د (يرجع للقضاء دائمًا)

ج (يلقى النصان)

أ (يُعمل بالأحدث)

عند التعارض بين النصوص غير القابل للجمع :

٤٤

يعتبر الاستثناء التشريعي :

٤٥

د (بديلاً عن الأحكام)

ج (أساس النص)

أ (قاعدة عامة) حالة محددة

أ (آدوات المشرع) :

٤٦

د (المصطلحات المكررة)

ج (الجمل الطويلة)

ب (الصياغة الإنسانية)

الصياغة المنطقية

٤٦

تنص القاعدة التشريعية على :

٤٧

أ (وصف عام دون جزاء)

ج (ذكر أمثلة فقط)

د (ربط الغرض بنموذج السلوك)

التعارض الظاهري يُزال بواسطة :

٤٨

د (تجاهل أحد النصوص)

ج (الترجيح)

أ (الإلغاء فقط)

.٤٩. التعريفات التشريعية توضع عادة في :

بدياته

أ (نهاية القانون)

د (المذكرات فقط)

ج (وسطه)

.٥٠. الهدف من الإطار الشكلي :  
أ (تنظيم الحوار القانوني)  إحكام بناء التشريع ج (زيادة حجم النص) د (تنويع المصطلحات)

.٥١. يقصد بالصناعة التشريعية :

أ (إنتاج النصوص بدون ضوابط)  فن صياغة القواعد القانونية ج (إعادة التدوين) د (الطباعة)

.٥٢. الاعتماد على مصادر متعددة للتشريع قد يؤدي إلى :

أ (توحيد الصياغة)  اضطراب المصطلحات ج (الثبات التام) د (وضوح كامل)

.٥٣. يهدف فحص النص التشريعي إلى :

أ (معرفة الطباعة)  اختبار تناسق الأحكام ج (تحديد عدد الصفحات) د (حذف المواد)

.٥٤. من أهم أسباب الإشكاليات التشريعية :

أ (وضوح الهدف)  غياب الدقة ج (الترتيب المنطقي) د (انسجام الصياغة)

.٥٥. الإطار البنائي يشمل :

أ (اتجاهات القاضي)  فصول ومواد ج (سرد تاريخ التشريع) د (اتجاهات المحسنات)

.٥٦. من شروط الصياغة المحكمة :

أ (الإيجاز المخل)  البوضوح ب (الإطالة دون داع)

.٥٧. يُلْجأ إلى الترجيح عند :

أ (إمكان الجمع)  تعذر الجمع ج (عدم وجود تعارض) د (جلاء النص)

.٥٨. من عناصر الإطار التشريعي :

أ (المقدمة)  المقدمة ب (الحكم الديني) ج (سجلات القضاء) د (الآراء الخاصة)

.٥٩. تهدف الصياغة القانونية إلى :

أ (الإبهام)  تحديد نموذج السلوك ج (التوسيع بلا حدود) د (الجمل الأدبية)

.٦٠. من خصائص التعارض الحقيقي :

أ (إمكانية الجمع)  استحالة الجمع ج (وحدة النصوص) د (غياب الأحكام)

.٦١. يُعد النسخ التشريعي :

أ (تعديلًا شكليًا)  إلغاء حكم سابق بحكم لاحق ج (تربيتنا للنص) د (تربيتنا لغويًا)

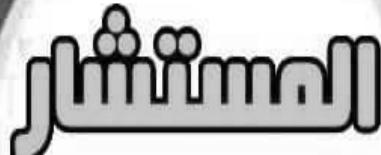
٦٦	من وسائل ضبط المصطلحات:	
٦٧	أ (استعمال كلمات متقاربة)      ج (حذف التعريفات)      د (التوسيع في المرادفات)	✓ تحديد المعاني بدقة
٦٨	عند وجود ليس لغوي في النص يلجأ إلى :	
٦٩	د (الإهمال)      ج (الاستبدال)      ب (الإلغاء)      ✓ التفسير	
٧٠	الهدف من الدبياجة التشريعية :	
٧١	✓ بيان الأسباب العامة      ج (ذكر الجزاءات)      ب (إدراج الأحكام التفصيلية)      د (توسيع نطاق التطبيق)	
٧٢	يقوم التحليل البنائي على :	
٧٣	أ (تجاهل ترتيب القانون)      ج (حذف المواد غير المرغوبة)      د (استبدال الأحكام)	✓ فهم البناء العام للنص
٧٤	يُشترط في النص التشريعي أن يكون :	
٧٥	أ (غامضاً)      ب (غير محدد)      د (مرسلاً بلا ضوابط)	✓ واضحًا
٧٦	توصف الاعمال والتصерفات بالمشروعية عندما تكون ؟	
٧٧	أ (مقبوله من المواطنين).      ب (خاضعه للقانون).      C (منضبته من حيث الجوهر)	
٧٨	هو النص الذي ينشأ من استعمال الالفاظ التي تشير في معناها اللغوي الى الشمول والاحاطه والاستفراغ ومنها ؟	
٧٩	أ (الخاص).      B (العام).      C (المشكل).	
٨٠	من الفاظ النص العام ؟	
٨١	هو النص الذي ينشأ من استعمال الالفاظ التي تشير في معناها اللغوي الى الحصر في فرد واحد او نوع محدد او مجموعة نوعيه محدده	
٨٢	أ (العام).      B (المتشابه).      C (الخاص).	
٨٣	النص التشريعي على سن الرشد لكل من بلغ ٢١ سنة ميلاديه هو نص ؟	
٨٤	أ (خاص).      B (عام).      C (متتشابه)	
٨٥	المجال الخصب للصياغه المرنه او التشريعات المكمله هو القواعد التشريعية التي تنظم ؟	
٨٦	أ (المصالح العامه).      B (المصالح الأساسية في المجتمع).      C (المصالح الخاصه للأفراد).	
٨٧	الصياغه الجامده تكون اكثر ملائمه لنوع من القواعد التشريعية توصف ؟	
٨٨	أ (بالقواعد المرنه).      B (بالقواعد الامره).      C (التشريعات المكمله).	
٨٩	تقوم صفة الالزام أو الجبر في القاعدة القانونية على فكرة ؟	
٩٠	أ (التراضي).      B (الجزاء).      C (التهديد).	
٩١	من غير المأمول أن يرتفق القانون في درجة تأثيره ومستوى فعاليته ؛ إلا إذا نجح المجتمع في حظر ؟	
٩٢	أ (اشكال البطاله).      B (اشكال القهر الاجتماعي).      C (الاعمال المنافية).	
٩٣	يتتمتع ..... في النظام القانوني المصري ؛ بالمرتبة الاعلى والاسمى بين كافة التشريعات ؟	
٩٤	أ (التشريع العادي).      B (التشريع الدستوري).      C (التشريعات المكمله).	

.٧٧	المعنى الصريح والظاهر من النص؛ الذي يتبادر إلى ذهنك مباشرةً؛ بمجرد قراءته وفهمه؟ Ⓐ عبارة النص. Ⓑ دلالة النص. Ⓒ اشاره النص.
.٧٨	المعنى الملزمه للنص؛ ويصعب فصله تماماً عن المعنى الظاهر؟ Ⓐ عبارة النص. Ⓑ اشاره النص. Ⓒ دلالة النص.
.٧٩	المعنى الذي يشكل روح النص ومعقوليته؛ وبدونه لا يستقيم المعنى الظاهر المستفاد من النص؟ Ⓐ اشاره النص. Ⓑ دلالة النص. Ⓒ عبارة النص.
.٨٠	إذا كان تعديل الدستوري يتم طبقاً للإجراءات المتبعة عند القيام بإعداد وتعديل التشريع العادي؟ Ⓐ دستور مرن. Ⓑ دستور جامد. Ⓒ دستور لازم.
.٨١	إذا كان تعديل الدستوري يحتاج إلى إجراءات خاصة تختلف عن إجراءات إعداد وتعديل التشريع العادي؟ Ⓐ دستور مرن. Ⓑ دستور جامد. Ⓒ التشريعات المكملة.
.٨٢	الجرائم والعقوبات محددة على سبيل؟ Ⓐ المثال. Ⓑ الحصر. Ⓒ الترتيب.
.٨٣	تستثنى طائفة من الدبلوماسيين الأجانب؛ بمقتضى المعاهدات والاعراف الدولية من الخضوع للتشريعات المحلية؟ Ⓐ الحصانه الدبلوماسيه. Ⓑ الحصانه التشريعيه. Ⓒ الحصانه السياسيه.
.٨٤	..... هي العبارة التي تصلح في معاملات الأفراد؟ Ⓐ تلتزم الدوله. Ⓑ تكفل الدوله. Ⓒ توجب الدوله.
.٨٥	هي عبارة واضحة وقاطعة؛ في وجود التزام محدد على الدولة لصالح مواطنها؟ Ⓐ تكفل الدوله. Ⓑ تلتزم الدوله. Ⓒ تراعي الدوله.
.٨٦	ينبغي أن تكون الصياغة التشريعية فيها مفصلة تحدد السلوك المؤثم وعقوبته؟ Ⓐ الصياغه التشريعيه الجنائيه. Ⓑ الصياغه التشريعيه التأديبيه. Ⓒ الصياغه التشريعيه التأديبيه.
.٨٧	تنأسس على واجبات الوظيفة؛ وتتحقق عندما تحيط الصياغة التشريعية بواجبات الموظف العام؟ Ⓐ الصياغه التشريعيه الجنائيه. Ⓑ الصياغه التشريعيه التأديبيه. Ⓒ الصياغه التشريعيه المدنية.
.٨٨	ينبغي أن تكون نصوص التشريع في مستوى فهم المواطن العادي؟ Ⓐ المتخصص في القانون. Ⓑ غير المتخصص في القانون. Ⓒ الحصول على شهادة الحقوق.
.٨٩	تتسبب تلك الالفااظ في حصول الخلاف؛ حول المعنى المقصود من النص التشريعي؟ Ⓐ الالفااظ الدقيقه. Ⓑ الالفااظ الغامضه. Ⓒ الالفااظ الواضحة.
.٩٠	يمكن ان تضعه في قائمة اطول المواد التي عرفتها الدساتير المصرية؟ Ⓐ نص المادة (٧٧) من دستور ٢٠١٤. Ⓑ نص المادة (٢٦) من دستور ١٩٧١. Ⓒ نص المادة (٢٦) من دستور ٢٠١٢.

معايير  
المشار



النفرات



المحاسبة



النفاذ

